أمن الطاقة من المدارس الوضعية إلى الاتجاهات النقدية: دراسة نظرية

د. رغــدة البهي*

مستخلص

لقد هيمنت المدرستان/المنظوران الواقعي والليبرالي على دراسات أمن الطاقة طيلة عقود ممتدة، وإن دفعت الأولى بحتمية الصراع على مصادر الطاقة، أكدت الثانية أن أمن الطاقة لا يتحقق إلا من خلال التعاون الدولي. بيد أن التطورات المتلاحقة التي شهدها النظام الدولي لا سيما منذ عقد التسعينات أفسحت المجال للاتجاهات النقدية ممثلة في البنائية ومدرسة كوبنهاجن والمدرسة الإنجليزية لتقديم اسهاماتها النظرية التي تأخذ في اعتبارها دور صانع القرار وتأثير العوامل المعرفية غير المادية وكذا الفاعلين من غير الدول. وقد انعكس ذلك على كيفية تحقيق أمن الطاقة من خلال ثلاث اقترابات هي: الجغرافيا السياسية، وحوكمة الطاقة العالمية، والمرونة. وقد أضحت الاتجاهات النقدية هي الأقدر على تفسير أمن الطاقة على الرغم من حداثة اهتمامها به لقدرتها على تجاوز ثنائية الصراع/التعاون، وتفسير المخاوف الأمنية لمصدري الطاقة ومستورديها على حد سواء.

كلمات مفتاحية: الواقعية، الليبرالية، البنائية، الأمننة، مدرسة كوبنهاجن

Abstract:

Realism and liberalism paradigms/schools have dominated energy security studies for decades, and while the former has driven the inevitability of conflict over energy sources, the latter asserts that energy security can only be achieved through international cooperation. However, successive developments in the international system, particularly since the nineties, have given way to critical trends represented by constructivism, the Copenhagen School and the English school to present their theoretical contributions, taking into account the role of the decision-maker, the

* مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
Email: Elbahy.raghda@feps.edu.eg

influence of intangible cognitive factors and non-State actors. All of this has been reflected in how energy security can be achieved through three approaches: geopolitics, global energy governance, and resilience. Critical trends are best able to explain energy security, despite their recent interest in energy security, for their ability to transcend the conflict/cooperation dichotomy and explain the security concerns of energy exporters and importers alike.

Key Words: **Realism, Liberalism, Constructivism, Securitization, Copenhagen School.**

مقدمـــة:

لقد هيمنت المدرستان/المنظوران الواقعي والليبرالي على دراسات أمن الطاقة طيلة عقود ممتدة[١]؛ إذ ترجع هيمنة الواقعية إلى التطورات المتلاحقة التي شهدها النظام الدولي في عقدي الخمسينات والستينات مع ارتباط مفهوم أمن الطاقة ارتباطًا وثيقًا بإمداد الجيوش بالوقود، وتحول حقول النفط إلى أهداف محتملة، وعدم تمكن الدول الصناعية من إنتاج ما يكفي من النفط لتلبية احتياجاتها. أما في عقد السبعينات، ترجع هيمنة الليبرالية على الدراسات المعنية بأمن الطاقة إلى توظيف الدول العربية سلاح النفط على نحو أظهر مدى هشاشة نظام إمداد النفط العالمي، ومن ثم ازدادت أهمية حماية ذلك النظام ذي الأهمية الاستراتيجية للجيوش والاقتصادات الحديثة، وهو ما تجلى بالفعل من خلال إنشاء أنظمة دولية تقلل من احتمالية حدوث اضطرابات في تدفق النفط عالميًا.

ومنذ عقد التسعينات، تعددت العوامل التي أفسحت المجال للاتجاهات النقدية كي تقدم إسهاماتها على صعيد أمن الطاقة؛ فلم يعد الأخير وثيق الصلة باحتياجات الدول الصناعية الكبرى بعد أن ظهر "المستهلكون الجدد" في آسيا (لا سيما الهند والصين)، وتركز إنتاج النفط بشكل متزايد في دول الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق. بيد أنه جراء انتشار التطبيقات التجريبية لنظرية الأمننة وامتداد أواصرها إلى مجموعة متنوعة من القضايا، برزت مزاياها التحليلية وقوتها التفسيرية لا سيما في القضايا الأمنية بطبيعتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاهتمام بأمننة الطاقة جاء متأخرًا (خلال العقد الماضي فحسب)، لذا فإن هناك ندرة نسبية في الدراسات المعنية بذلك على الرغم من كونه خروجًا عن الفهم الموضوعي والمادي لأمن الطاقة الذي يظل مهيمنًا على مختلف الدراسات من ناحية، وعلى الرغم أيضًا من اتجاه كثير من الدول إلى أمننة الطاقة على نحو تعجز الواقعية والليبرالية عن تفسيره من ناحية ثانية. إذ يتطلب أمن

الطاقة نهجًا جديدًا يأخذ في الاعتبار تأثير العوامل المادية وغير المادية على حد سواء، ويسعى لإيجاد التوازن الأمثل بين الدولة والفاعلين من غير الدول لا سيما أن الاهتمام المتزايد به وبتأثيره على العلاقات الدولية لم يشهد اهتمامًا نظريًا مماثلًا.

وفي ضوء ما سبق، وعلى صعيد المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية للدراسة، يمكن القول إنه نتيجة لهيمنة الواقعية والليبرالية على دراسات أمن الطاقة، هيمنت بالتبعية الاقترابات الجيوسياسية (التي انتجتها الأولى والتي ترى أن الصراع على الطاقة هو مباراة صفرية) واقترابات حوكمة الطاقة العالمية (التي انتجتها الثانية والتي تؤكد على أهمية الترابط والتعاون الدولي في مجال الطاقة). وفي اتجاه مضاد لذلك، تدفع هذه الدراسة بأن اسهامات الاتجاهات النقدية (وبالتبعية اقتراب المرونة الذي يؤكد على ضرورة فهم الأفكار التي تشكل مختلف التصورات تجاه قضايا أمن الطاقة والتي تؤثر بشكل مباشر في مختلف القرارات السياسية) –على الرغم من عدم تبلورها بعد نظرًا لحداثة اهتمامها به– يمكنها تفسير ما تعجز الواقعية والليبرالية عن تفسيره، بل وتقديم إجابات شارحة لبعض التساؤلات والحالات الدراسية التي لا يمكن تفسيرها انطلاقًا من ثنائية الصراع/التعاون التي تبقي الواقعية والليبرالية أسيرتين لها على الرغم من تجاوز الواقع العملي لها في كثير من الحالات بسبب تعقد الديناميكيات السياسية ذات الصلة بأمن الطاقة وتداعياتها على التفاعلات الدولية من ناحية، وصعوبة إغفال بعض العوامل غير المادية ذات التأثير المباشر في أمن الطاقة من ناحية ثانية.

وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

(١) ما هي الأدوات والأليات التي يمكن توظيفها لضمان أمن الطاقة في رؤية كل من الواقعية والليبرالية والاتجاهات النقدية؟ وكيف انعكس ذلك على الاقترابات النظرية التي تنبع عن كل منها؟

(٢) كيف ومتى يتهدد أمن الطاقة في رؤية كل من الواقعية والليبرالية والاتجاهات النقدية؟ وكيف أثرت التطورات العالمية المتلاحقة في مقولاتها النظرية؟

(٣) لماذا التباين بين القدرة التفسيرية للمنظورين/المدرستين الوضعيتين والقدرة التفسيرية للاتجاهات النقدية على صعيد أمن الطاقة ومهدداته؟

(٤) ما هي الحدود الفاصلة بين تسييس الطاقة وأمننتها؟

وانطلاقًا من المشكلة البحثية والتساؤلات السابقة، يمكن القول إن الإطار التحليلي للدراسة يجد جذوره في جملة من النقاط التي يمكن الوقوف عليها تفصيلًا على النحو التالي:

(١) تتمثل المشكلة البحثية للدراسة –كما اتضح– في مفارقة نظرية مفادها تفاوت القدرة التفسيرية على صعيد أمن الطاقة بين الواقعية والليبرالية من ناحية والاتجاهات

النقدية من ناحية ثانية لصالح الأخيرة، وهو ما تختبره الدراسة من خلال استعراض مقولاتها النظرية المفسرة مع استدعاء عدد من الأمثلة الشارحة الممتدة مكانيًا وزمانيًا دون أن يعني هذا أن تحيد الدراسة عن طابعها النظري الذي يفتح المجال أمام دراسات تطبيقية أخرى لتختبره على حالات محددة/مقارنة انطلاقًا منه.

(٢) يتمثل أحد أهداف الدراسة في الوقوف على أسباب تفاوت القدرة التفسيرية للواقعية والليبرالية من ناحية والاتجاهات النقدية من ناحية ثانية على صعيد أمن الطاقة، وهو ما يمكن الإجابة عنه من خلال بلورة بعض الخلاصات التحليلية التي توضح أسبابه والتي ترجع في جزء منها إلى طبيعة التغيرات الدولية المتلاحقة من ناحية، وطبيعة أمن الطاقة بوصفه إحدى قضايا الأمن غير التقليدي من ناحية ثانية.

(٣) لا شك أن أمن الطاقة موضوع مركب متعدد الأبعاد والمستويات على نحو يطال بالضرورة: أسعار الطاقة، وكمياتها، وأزماتها، وغير ذلك. ولا شك في صعوبة الوقوف تفصيلًا وتحليلًا على مختلف تلك الأبعاد، ومن ثم كانت ضرورة التركيز على بعدين محددين يمكن من خلالهما مقارنة المقولات النظرية للواقعية والليبرالية ولو ضمنيًا من ناحية، والاتجاهات النقدية من ناحية ثانية. ويتمثل هذين البعدين –على سبيل التحديد وكما اتضح في التساؤلات البحثية للدراسة– في مهددات أمن الطاقة (مناط التهديد وصوره وأشكاله: متى؟ وكيف؟) وسبل تأمين الطاقة/أدوات إدارة التهديد (كيف؟ وبأي أدوات؟).

(٤) تتعدد التعريفات النظرية لمفهوم أمن الطاقة؛ إذ لا يوجد تعريف جامع مانع له لا سيما أنه يختلف باختلاف مصالح من يعرفه من ناحية، وأنه لا يعدو كونه مزيجًا تقليديًا من الطاقة والأمن من ناحية ثانية[٢]. ومن هذا المنطلق، يتمثل أحد أهداف الدراسة في بيان كيف تتعدد تعريفات أمن الطاقة بتعدد المدارس/المنظورات وباختلاف زاوية نظرها وبتباين الأبعاد التي توليها الاهتمام، وهو ما يعني تباين مفهوم أمن الطاقة من منظور واقعي عن مثيله من منظور ليبرالي عن مثيله من الاتجاهات النقدية كما ستوضح الدراسة فيما بعد.

وفي هذا الإطار، تنقسم هذه الورقة إلى جزئين رئيسيين؛ يناقش أولهما رؤية كل من الواقعية والليبرالية على تعدد روافد كل منهما لأمن الطاقة مع بيان أهم الاقترابات التحليلية التي توضح كيف يمكن إدارة التهديدات المحتملة سواء باستخدام القوة العسكرية تبعًا للواقعية أو من خلال إدارة التعاون بطرق ووسائل متعددة من قبل مختلف الفاعلين وعلى مستويات متعددة تبعًا لليبرالية، فيما يحلل ثانيهما رؤية بعض الاتجاهات النقدية لأمن الطاقة لا سيما اسهامات المدرسة الانجليزية ومدرسة كوبنهاجن وتحديدًا

نظرية الأمننة مع تقديم رؤية توفيقية جامعة شاملة تحقق فمهًا وإدارة أكثر رشادة من أحادية المدرستين/المنظورين الوضعيين.

أولًا: رؤية الواقعية والليبرالية لأمن الطاقة:

تتأسس رؤية الواقعية على حتمية الصراع على موارد الطاقة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بل وحتمية استخدام القوة العسكرية لتأمينها إن دعت الضرورة لذلك، فيما تركز الليبرالية على الأبعاد الاقتصادية لأمن الطاقة وتحديدًا فرص التعاون انطلاقًا من رشادة وعقلانية صانع القرار ورغبته في تعظيم أرباحه. وبشكل عام، يمكن الوقوف على رؤية كلتيهما بشكل تفصيلي وذلك على النحو التالي:

أ- الواقعية:

تتأسس رؤية الواقعية لأمن الطاقة على جملة من الافتراضات منها أن الوصول إلى والسيطرة على الطاقة أمر شديد الحيوية، وهو مكون رئيسي وحيوي للقوة والمصالح القومية، ما يزيد من احتمالات اندلاع الحروب والصراعات المسلحة للسيطرة عليها، وهو ما حدث على سبيل المثال في الحرب الروسية-الجورجية في عام ٢٠٠٨؛ إذ يقع إقليما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على أحد الطرق الحيوية لتصدير نفط بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، كما تتحكم جورجيا في حقل "باكو-تبليسي-جيهان" النفطي وحقل "باكو-تبليسي-أردروم" للغاز الطبيعي، وكلاهما ينقلان النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا دون المرور بروسيا[٣]. ولذا بمجرد اندلاع الحرب الروسية-الجورجية، أوقفت روسيا قواتها العسكرية عند خط أنابيب النفط تأكيدًا على أهمية الضمانات الروسية لترتيبات الطاقة في حوض بحر قزوين، واستعداد روسيا لحماية حقول النفط والغاز الطبيعي باستخدام القوة العسكرية. وفي عام ٢٠١٥، صادرت قوات حرس الحدود الروسية خط أنابيب "باكو-سوبسا" الذي ينقل النفط من العاصمة الأذربيجانية "باكو" عبر ميناء "سوبسا" الجورجي على البحر الأسود إلى الأسواق الغربية[٤].

فلا شك في ندرة موارد الطاقة التي تدفع بالدول إلى التنافس عليها رغبة منها في السيطرة عليها. وفي هذا الإطار، تعددت الدراسات التي تصف الصراع الدولي على الطاقة بما يسمى "اللعبة الكبرى" (The Great Game) ذات المخرجات الصفرية[٥]؛ فقد سبقت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في التربع على قمة الدول المستهلكة للطاقة، وقد ارتفع الاستهلاك العالمي لها -الذي يرجع الجزء الأكبر منه إلى الصين والهند والبرازيل وبعض الدول الصاعدة- في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٥،٦% (في أسرع وتيرة نمو منذ عام ١٩٧٣)، وهو ما يفسر في جانب منه التغلغل الاقتصادي الصيني في بعض الدول الإفريقية واللاتينية سعيًا لتأمين مزيد من واردات الطاقة في اتجاه مضاد للمصالح الروسية والأمريكية فيها[٦].

كما تتعدد الأمثلة على صراع القوى الكبرى على موارد الطاقة في عدد من المناطق منها على سبيل المثال منطقة آسيا الوسطى التي تعد إحدى ساحات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وبخاصة مع الموارد الطبيعية المتعددة التي تزخر بها[٧]، إذ تقدر الاحتياطات الإستراتيجية في منطقة بحر قزوين بنحو ٣٣ مليار برميل و٢٣٢ تريليون متر مكعب[٨]. كما يتجلى التنافس الدولي على الطاقة في بحر الصين الجنوبي لا سيما بين الولايات المتحدة والصين؛ حيث تولي الأخيرة الاهتمام باكتشافات الطاقة في تلك المنطقة التي تعد ممرًا لما يقرب من ٨٢% من واردتها النفطية على نحو يستلزم السيطرة عليها لتأمين تلك الواردات من ناحية، وتقليل اعتماد الصين الخارجي على نفط الخليج العربي وإفريقيا من ناحية ثانية[٩]. وعلى صعيد أخر، يشهد القطب الشمالي صراعًا دوليًا محتدمًا على موارد الطاقة لا سيما في ظل قدرته على تلبية الاحتياجات العالمية خلال القرن الحالي، وهو ما أشارت له وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية التي أكدت أن تلك المنطقة تضم ٣٠% من الغاز الطبيعي غير المكتشف عالميًا[١٠].

إذ ترى الواقعية أن الطاقة باتت محورًا بارزًا في العلاقات الدولية لا سيما في ظل تنامي تأثيرها وتأثرها بموازين القوى الدولية مع تعدد الطرق والأساليب التي تنتهجها الدول لصياغة وبلورة استراتيجيات دفاعية قومية لحمايتها وحماية خطوط امداداتها ونقلها. ولذا، حظيت الطاقة بمكانة بارزة في الخطاب السياسي لكبار المسؤولين الحكوميين، وتحولت إلى إحدى أولويات السياسة الخارجية للدول[١١]. وبالنظر إلى أهميتها المتزايدة، ترفض بعض الدول التعويل على شركات الطاقة الخاصة/الدولية و/أو آليات السوق الحرة و/أو المنظمات عبر الوطنية لإدارة أصولها الوطنية من الطاقة (على عكس الليبرالية). ولذا، تسيطر شركات الطاقة المملوكة للدولة على حوالي ٨٥% من احتياطيات النفط العالمي ونحو ٧٠-٨٠% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. ولذا، تظل الدولة هي الفاعل الرئيسي في سياسات الطاقة؛ فتشرع القوانين التي تحدد سبل الاستغلال الأمثل لمواردها والضرائب المفروضة عليها، وكذا المتطلبات البيئية في إطار من العقلانية لتعظيم المصلحة الوطنية لضمان بقاءها[١٢]. وهو ما يتجلى على سبيل المثال في حالة شركة أرامكو السعودية (ومقرها الرئيسي في الظهران) كونها شركة وطنية حكومية تم تأميمها في عام ١٩٨٨ لتتولى الشركة إدارة النفط والغاز الطبيعي السعودي.

إذ يعد أمن الطاقة قضية جيواستراتيجية بحتة تستند إلى منطق الحرب؛ بمعنى أن الطاقة هي موضوع للحرب (ما تتنافس عليه الدول) وأداة لها (ما تتنافس به الدول)[١٣]؛ وهو ما يتجلى -على سبيل المثال- في حالة غزو الولايات المتحدة للعراق في عام

٢٠٠٣ والذي أرجعته بعض التحليلات إلى رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة على النفط العراقي وتأمين إمدادات النفط الأمريكية[١٤]، وكذا في حالة القارة الإفريقية حيث تتزايد المخاوف من دبلوماسية الطاقة الصينية بعد أن دفعت بعض التقديرات بتزايد نهم الصين تجاه موارد الطاقة الإفريقية، حيث تقدر احتياجاتها من تلك الموارد بنحو ٨٠% منها (بقيمة ٩٣ مليار دولار)[١٥].

إذ يرتبط أمن الطاقة والأمن الاقتصادي ومثيله العسكري بعلاقة عضوية لا سيما مع ندرة بعض المواد الخام، وتزايد اعتماد الدول المستوردة للطاقة على مثيلتها المنتجة، وتعدد مخاطر التلاعب بالأسواق الدولية على نحو يطال بتداعياته الأمن القومي والجغرافيا السياسية؛ فلا مفر من الصراع على من يحصل على الطاقة وبأي شروط، فلا يؤدي الاعتماد المتبادل إلا إلى مزيد من الصراعات الدولية (على عكس الليبرالية)، لأن المنتجين سيرغبون في ارتفاع أسعار الطاقة، بينما يفضل المستهلكون أسعارًا أقل. كما يندلع الصراع بين الحكومات المنتجة (التي تتنافس على حصص الأسواق العالمية) والحكومات الاستهلاكية (التي تتنافس للوصول إلى أكثر مصادر الطاقة توافرًا)، وهو ما سيؤدى في نهاية المطاف إلى صراع حول كيفية توزيع مكاسب الطاقة بجانب خلافات سياسية حول القواعد المنظمة لتبادلها وأسعارها وغير ذلك[١٦].

ويتجلى أحد مظاهر الصراع في استخدام "سلاح الطاقة"، حيث يكون الإمداد مشروطًا بامتيازات معينة لابتزاز المستهلكين؛ ومن الأمثلة على ذلك استخدام روسيا لسلاح الطاقة على خلفية الحرب الروسية–الأوكرانية في مواجهة العقوبات الأوروبية المفروضة عليها، حيث أعلنت روسيا في أوائل شهر سبتمبر ٢٠٢٢ توقف تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر خط أنابيب "تورد ستريم ١" (الذي يعد أحد أهم شرايين الطاقة الروسية إلى أوروبا لأنه ينقل نحو ٣٥% من الواردات الأوروبية) إلى أجل غير معلوم تحت دعاوى الصيانة ووجود تسرب نفطي في محطة "بورتوفايا"، وهو ما فاقم المخاوف الأوروبية من أزمة طاقة محتدمة خلال فصل الشتاء المقبل[١٧]، وإن أثار التساؤلات عن حدود رد الفعل الأوروبي المرتقب (ماهيته؟ وأدواته؟). إذ يتمثل التهديد بوقف الإمدادات أو الوقف الفعلي لها تهديدًا أمنيًا للدول المستوردة، في حين يعد اضطراب أسواق الطاقة دوليًا تهديدًا أمنيًا للدول المصدرة، لذا تنخرط كل الدول في منافسة صفرية للسيطرة على موارد الطاقة أو الوصول إليها، ليظل الصراع سمة متأصلة في سياسات الطاقة بين الدول[١٨].

وتدفع الواقعية الجديدة بأن الدول ستسعى إلى تأمين الطاقة من خلال المساعدة الذاتية (Self Help) التي توجه القرارات المتعلقة بسياسات الطاقة في ظل فوضى النظام الدولي؛ إذ تشير البيئة المتغيرة للنظام الدولي إلى عدم وجود منظمات عالمية

يمكنها فرض ارادتها/قراراتها على الدول. أما بالنسبة لتأمين واردات الطاقة، فإن صفقات التوريد الثنائية سوف تتفوق على الاتفاقيات متعددة الأطراف لتزداد أهمية ضمان الواردات الكافية لأن الأسواق لن تتمكن بمفردها من ضمان أمن التوريد، ما يقوض التعاون الدولي، ويجعل من الطاقة قضية أمن قومي، وهو ما يفسر انتشار شركات الطاقة الوطنية في العديد من دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال من ناحية، وتعدد الصفقات الثنائية مثل اتفاقيات خطوط الأنابيب لتوريد الغاز الطبيعي في اتجاه مضاد للتعاون الجماعي من ناحية ثانية(١٩).

وتبعًا لهيكل الطاقة العالمي، تميز الواقعية الجديدة بين ثلاث أنواع من الدول هي: الدول المنتجة، ودول المرور، والدول المستهلكة. إذ تنصرف العقلانية على صعيد الدول الثانية والثالثة إلى توافر الإمدادات الكافية بأسعار معقولة، فيما تنصرف العقلانية على صعيد الدول الأولى إلى ضمان الطلب على الإنتاج بسعر عادل على المدى الطويل، بحيث يمكن للميزانيات الوطنية أن تتوقع تدفقًا ثابتًا للإيرادات على نحو يمكن التنبؤ به. ومع ذلك، قد لا تتوافق الأهداف طويلة المدى بالضرورة مع الهدف الاقتصادي المتمثل في زيادة المكاسب المالية؛ فقد تضحى دولة ما بالأرباح الاقتصادية على المدى القصير من أجل زيادة قوتها السياسية والجيوسياسية على المدى الطويل، وقد تبيع بعض الدول موارد الطاقة لدول أخرى بسعر أقل من سعر السوق (روسيا وإيران وفنزويلا)، بيد أن هذا لا يعني انعدام العقلانية؛ فمصالح الدول لا تتقيد بالضرورة بحسابات المكسب والخسارة بالمنظور الاقتصادي لا سيما أنها دالة في القوة المادية وسلطة الدولة ونفوذها في الخارج، كما أن المنافسة المتزايدة بين المستوردين على موارد الطاقة تسمح للدولة المصدرة بتوسيع قوتها النسبية(٢٠).

وعليه، تنطلق الواقعية الجديدة في رؤيتها لأمن الطاقة من المصالح الوطنية والمواجهة العسكرية في إطار بيئة فوضوية تنعدم فيها السلطة المركزية القادرة على فرض النظام، ولذا تتزايد رغبة الدول في السيطرة على موارد الطاقة على الرغم من الصعوبات الجمة التي تعترض ذلك، ومنها: صعوبة تأمين الإمدادات من الدولة الأم، وتعدد التحديات الأمنية المحتملة على شاكلة عدم الاستقرار الإقليمي والإرهاب وغير ذلك. فلا شك أن إمدادات الطاقة محلًا للتنافس العالمي في ظل تزايد الاعتماد عليها عالميًا(٢١).

فيما تدفع الواقعية الهجومية بأن موارد الطاقة ضرورة حتمية ليس فقط للنشاط الاقتصادي للدولة بل ولقوتها العسكرية أيضًا. وفي هذا السياق، أضحى الجيش الأمريكي أحد أكبر مستخدمي الوقود الأحفوري في العالم، إذ ينتج عنه انبعاثات كربونية مع تزايد استهلاكه للوقود في قواعده ومنشآته في ظل اعتماده على الكهرباء والبخار لا سيما في

ظل تعدد الخدمات التي يقدمها؛ إذ تقدر الانبعاثات العسكرية بنحو ٧٥% من إجمالي انبعاثات الحكومة الفيدرالية الأمريكية، كما بلغ إجمالي الانبعاثات الناجمة عن الصناعة العسكرية الأمريكية (وتحديدًا لأكبر ١٢ مصنع عسكري أمريكي) ١٠٥,٧ مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٩ (ما يعادل انبعاثات ٤٥ دولة مجتمعة)[٢٢].

ومن ثم، لا يمكن للواقعية الهجومية أن تفسر استخدامات موارد الطاقة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، كما لا يمكنها أيضًا تفسير الدور الذي تلعبه موارد الطاقة في السياسة الخارجية للدول المستهلكة لها وكذا دول العبور على عكس الواقعية الدفاعية؛ إذ تولي الواقعية الهجومية الاهتمام بالدول المصدرة وتحديدًا بكيف تضاعف موارد الطاقة من قوتها العسكرية، أما الدول المستوردة ودول العبور فلا تملك القدرات اللازمة لاستخدام موارد الطاقة كأداة في السياسة الخارجية، لذا تكون في مواقع دفاعية أكثر منها هجومية[٢٣].

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن الواقعية على تعدد روافدها تتصل اتصالًا وثيقًا بالاقترابات الجيوسياسية؛ ذلك أن التركيز على أمن الطاقة كأحد أبعاد الأمن القومي –كما سبق توضيحه– يجد جذوره في الجغرافيا السياسية؛ وبهذا المعنى يصبح أمن الطاقة دالة في القوى المهيمنة على أسواق الطاقة، ومدى القرب أو البعد الجغرافي من مواردها، والقدرة على الوصول إليها والتحكم فيها، وذلك من بين عوامل أخرى. ومن ثم يصبح الطلب الصيني المتزايد على الطاقة أحد أسباب زعزعة استقرار سوق الطاقة العالمي، وهو ما يمكن فهمه بالنظر إلى توظيف الطاقة بالتوازي مع أدوات عسكرية واقتصادية عدة، وهو ما يتضح في الضغوط السياسية/العسكرية التي تتعرض لها دول البلطيق ودول الاتحاد السوفيتي السابق التي تعتمد على الطاقة الروسية.

من ناحية أخرى، أدى تزايد الاعتماد على النقل البحري إلى تأجج الحديث عن أمن المضائق البحرية وأمن نقاط الاختناق الحرجة لا سيما مضيقي هرمز وملقا؛ ذلك أن تهديد أيا منهما قد يسفر عن تراجع عمليات شحن النفط ومن ثم زيادة الأسعار على نحو يطال الاقتصاد العالمي بأكمله. ومن ثم بالنظر إلى تكرار التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز على سبيل المثال، يمكن القول إن نقاط المرور الرئيسية أضحت إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول، كما يمكن القول إنه بالنسبة للدول التي تمتلك مصادر الطاقة أو تستورد كميات ضخمة منها، فإن أمن الطاقة يصبح قضية أمن قومي؛ فعلى سبيل المثال تتزايد أهمية تأمين الواردات الأوروبية من الطاقة بسبب ندرة مواردها الوطنية، وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وارتفاع معدلات الاعتماد على الطاقة.

وبشكل عام، يحتفظ هذا الاقتراب بأهميته النظرية ذات الدلالات التحليلية على الشرق الأوسط، وبحر الصين الجنوبي، وشرق البحر الأبيض المتوسط، والمنطقة القطبية الناشئة، وغير ذلك من مناطق يتجلى فيها الصراع على الطاقة بين الدول، إذ أن المتغيرات الوطنية مثل الجغرافيا السياسية وتخصيص الموارد تصبح أحد أهم محددات الطاقة على المستوى النظامي[٢٤]، وهو ما يفسر بدوره لماذا تكافح الدول من أجل الوصول إلى موارد الطاقة، ولماذا تفرض سيطرتها المباشرة/غير مباشرة على احتياطيات بعينها من الوقود الأحفوري أو طرق نقلها، ولماذا تنوع واردتها من مناطق جغرافية عدة لضمان أمنها القومي[٢٥].

ومن ثم، يركز العديد من الدارسين على الاقتراب الجيوسياسي كاقتراب تحليلي مناسب لفهم سياسات الطاقة وتداعيات التوزيع غير المتكافئ لها وما يتصل بها من صراعات وتنافس استراتيجي بل وحروب عسكرية، ما يفسر تعدد الكتابات المعنية بالجغرافيا السياسية للطاقة[٢٦] والتي تؤكد على أن تأثير العوامل الجغرافية على أمن الطاقة ليس ثابتًا، بل يتغير مع مرور الوقت تبعًا للتطورات التكنولوجية، وكذا الطلب المتغير على المواد الخام، والتغيرات في الأهداف السياسية المحلية والدولية، وتغير النظام الدولي، وظهور فاعلين دوليين جدد، والموقع الجغرافي لموارد الطاقة، وعمليات النقل والتكرير، والنمو الاقتصادي، والعرض والطلب، والأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن عوامل أخرى[٢٧].

وفي ضوء ما سبق، يمكن الوقوف على جملة من الخلاصات التحليلية، وذلك على النحو التالي:

(١) تبعًا لرؤية الباحثة، يمكن القول إن تعريف مفهوم أمن الطاقة انطلاقًا من الواقعية إنما يشير إلى الحصول على أكبر قدر من موارد الطاقة وحمايتها من أي تهديد لا سيما مع كونها موردًا استراتيجيًا ذي تأثير مباشر في موازين القوى الدولية. وتبعًا لها، تتعدد التهديدات التي تطال أمن الطاقة لتشمل: حتمية الصراع الجيوسياسي على موارد الطاقة، وامداداتها المشروطة، وتضارب مصالح المنتجين والمستهلكين، والتلاعب بالأسواق الدولية، والاعتماد المتبادل بين الدول، وغير ذلك. وفي المقابل، تتعدد الأدوات التي توظفها الدول لضمان تحقق أمن الطاقة، وهي الأدوات التي تشمل: القوة العسكرية التي قد تصل إلى حد الحرب الدولية، ومصادرة الحقول النفطية، والاعتماد على شركات الطاقة الوطنية، والاعتماد على الذات، والتعويل على صفقات التوريد الرئيسية، وغير ذلك.

(٢) لا تولي الواقعية –على اختلاف روافدها– الاهتمام بالفاعلين من غير الدول أو الدول الصغرى (سواء المنتجة أو المستهلكة للطاقة) على الرغم من تعدد الأدوات التي

يمكنها توظيفها لحماية أمن الطاقة من مختلف التهديدات (سواء بالحظر الجزئي كما فرضت السعودية مقاطعة نفطية على بريطانيا وفرنسا إثر العدوان الثلاثي على مصر في صيف عام ١٩٥٦، أو الحظر الكلي كما فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق في عام ١٩٧٣ أو الانضمام للمنظمات الدولية المتخصصة على شاكلة الأوبك)، إذ تركز على سبيل الحصر على الدول الكبرى تعظيمًا لمصالحها وضماناً لتدفق موارد الطاقة اللازمة لاقتصادها القومي؛ وهو ما يؤكد أن التنظير ليس محايدًا، وإنما هو إحدى وسائل الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها ولو على حساب الدول الصغرى الغنية بموارد الطاقة والتي تصبح موضوعًا للتنافس والصراع الجيوسياسي، بل وساحة توظف فيها الدول الكبرى ما تراه من أدوات بما في ذلك الأداة العسكرية تحقيقًا لمصالحها، وهي الأدوات التي توليها الواقعية الاهتمام على حساب ما عاداها كتلك التي تتصل بالعقوبات أو الحظر الجزئي أو الكلي على عكس الليبرالية كما سيتضح ذلك فيما بعد.

(٣) تجد رؤية الواقعية لأمن الطاقة جذورها في التطورات المتلاحقة التي شهدها النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين ارتبط مفهوم أمن الطاقة ارتباطًا وثيقًا بمتطلبات الجيوش من الوقود لا سيما حين تحولت البحرية البريطانية من الفحم المحلي إلى النفط المستورد في أوائل القرن العشرين، ما جعل من احتلال حقول النفط أو الهجمات على خطوط النقل أو المصافي أدوات محتملة لتحقيق مصالحها القومية. كما أبرزت المعارك حول حقول النفط في إندونيسيا والقوقاز ورومانيا خلال الحرب العالمية الثانية الأهمية العسكرية لإمدادات النفط، وفي أعقابها تزايدت أهمية الطاقة للمجتمعات الصناعية مع رواج صناعة السيارات الأمريكية. كما أن انتهاء الاستعمار حتم استيراد النفط من دول مستقلة لا مناطق تابعة سياسيًا. وعلى العكس من ذلك، اعتمدت كثير من البلدان النامية أيضًا على عائدات تصدير النفط من أجل تنميتها الاقتصادية. ولا شك أن الحظر الكلي للنفط في عام ١٩٧٣ أبرز كيف تتحول الطاقة إلى سلاح استراتيجي يهدد الدول الكبرى، ما يحتم على الأخيرة اللجوء إلى مختلف الأدوات لحماية مصالحها بما في ذلك الأدوات العسكرية، وهو ما تجلى بشكل فج في مبدأ "كارتر" –على سبيل المثال– والذي نص على أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية في منطقة الخليج العربي للدفاع عن مصالحها الوطنية وبخاصة في ظل التهديد الذي تشكله القوات السوفيتية في أفغانستان من تهديد لحرية حركة نفط الشرق الأوسط.

ب- الليبرالية:

تركز الليبرالية على الأبعاد الاقتصادية لأمن الطاقة انطلاقًا من أهمية الطاقة الاستراتيجية تأسيسًا على الرشادة والعقلانية الاقتصادية لصانع القرار ورغبة اللاعبين الرئيسيين في سوق الطاقة في تعظيم أرباحهم تبعًا لمبادئ اقتصاد السوق، فتقلل من شأن الدوافع الأيديولوجية والثقافية والجيوسياسية على الرغم من أهمية دورها في تفسير أسباب احتدام الصراع الدولي على موارد الطاقة في الواقع العملي (على عكس الواقعية)[٢٨]. فيما تركز الليبرالية الجديدة على التعاون الدولي متعدد الأطراف في مجال الطاقة لكونه الوسيلة المثلى لتحقيق مكاسب مشتركة من خلال التعاون المتبادل الذي يتأسس بدوره على المصالح المشتركة والمكاسب النسبية على نحو يضمن أمن الطاقة الذي يجد أواصره في قوى السوق وتوازن العرض والطلب التي تحدد سلوك الفاعلين الرئيسيين فيه، وتفرض عليهم الالتزام بقواعده، ما يفضي إلى الوقوف على أرضية مشتركة تفضي بدورها إلى التعاون من أجل ضمانه[٢٩].

فعلى سبيل المثال، قامت ٣٨ دولة من دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية في عام ٢٠١٤ بمحاكاة سيناريوهات انقطاع إمدادات الطاقة لا سيما واردات الغاز الطبيعي الروسية لمدة تتراوح بين شهر و٦ أشهر، وقد أكدت النتائج أن تعاون تلك الدول فيما بينها يكفل لها إمداد المستهلكين كافّةً باحتياجاتهم من الطاقة من خلال إعادة توجيهها عبر الاتحاد الاوروبي، وهو ما يكفل التصدي لأحد أسوا السيناريوهات المحتملة من خلال التعاون الدولي المشترك، وهو ما يعني ضمنًا إمكانية مواجهة سيناريوهات أخرى أقل حدة من خلال الألية نفسها[٣٠].

كما تنطلق الليبرالية في رؤيتها لأمن الطاقة من الاقتصاد السياسي الدولي وتحديدًا على ما يجب أن يكون في سبيل تطوير وتفعيل الإدارة الدولية لمصادرها، كما تُوجه النظر تجاه عدد من الممارسات غير الليبرالية المتعلقة بالنتائج المترتبة على امتلاك الدول للنفط والثروات الطبيعية ومنها ما يعرف باسم "لعنة الموارد" (Resource Curse)، بجانب "حرب الموارد" وتنامي معدلات الفقر في الدول الغنية بالطاقة؛ فقد أشار "باول كولير"[٣١] إلى أن عددًا كبيرًا من الفقراء يعيشون في دول غنية بالموارد لكنها فقيرة على المستوى القومي، ما يزيد من احتمالات اندلاع الحروب الأهلية في تلك الدول من ناحية، واندلاع حروب دولية للسيطرة على تلك الموارد من ناحية أخرى[٣٢]. ولا يعني هذا أن الليبرالية مهمومة بأحوال الدول المنتجة الفقيرة؛ فبينما تسعى الواقعية إلى الابقاء على النظام الرأسمالي العالمي على تعدد مثالبه وأزماته، تقدم الليبرالية "وصفات" للإصلاح والتغيير مُطعّمةً بمبادئ أخلاقية عالمية هي أقرب ما تكون إلى

الغطاء الذي يبقي على الهياكل العالمية غير العادلة، لأنها تدعم الرأسمالية العالمية ولا تنادي بتغييرها[٣٣].

كما توجه الليبرالية النظر صوب العلاقة بين امتلاك النفط وتوافره في دولة ما ودرجة الديموقراطية فيها[٣٤]، ناهيك بالعلاقة بين موارد الطاقة والحكم الرشيد؛ حيث دشن "توماس فريدمان" في عام ٢٠٠٤ "أول قانون لسياسات البترول" (The First Law of Petropolitics-FLOP) القائل بأن زيادة سعر النفط الخام يؤدى إلى تأكل حرية التعبير والصحافة الحرة والقضاء المستقل وحكم القانون والأحزاب السياسية[٣٥]. كما تؤكد الليبرالية على ضرورة التوقف عند الكيفية التي تغض بها الدول الغربية أو تلك المستوردة للنفط الطرف عن عدد من الممارسات غير الديموقراطية في الدول المصدرة له؛ فعندما يتصل الأمر بالطاقة تنشأ علاقات خاصة وتحالفات سرية بين الدول.

وعلى صعيد متصل، تُقدم الليبرالية "وصفة مثالية" لما يجب فعله للتغلب على الممارسات والسياسات غير الليبرالية السابق الإشارة لها[٣٦]، منها: الشفافية والإفصاح عن ميزانيات شركات البترول وايرادات الحكومات من الاستثمار في الطاقة بهدف القضاء على الفساد وزيادة المحاسبية، والتقيد بالقواعد والتشريعات الدولية للحد من التجارة غير المشروعة والممارسات التي تغذي الصراع، والتقيد بالمسئولية الاجتماعية المشتركة أو الجماعية (Corporate Social Responsibility)، وهي مسئولية تقع على الشركات فيما يتصل بأثرها على المجتمع والبيئة المحيطة وسلوك من يتعاملون معها وكيفية ادارتها لعلاقاتها مع المجتمع الذي تنتمي اليه. وقد تعرضت شركات النفط الدولية والشركات التعدينية للعديد من الضغوط الدولية في هذا الصدد بفعل آثارها البيئية، ونظرًا لطبيعة عملها في مناطق تتأجج فيها الصراعات الدولية، ولذا كانت من أوائل الشركات التي صكت "قواعد السلوك" (Codes of Conduct) التي تتصل باحترام حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومواجهة الفساد والحكم الجيد، ناهيك بأفضل الطرق لإدارة أسعار الطاقة على نحو يحد من تقلبات أسعارها العالمية[٣٧].

وبعبارة أخرى، تعتبر الليبرالية أن أمن الطاقة مدخل أساسي للاقتصادات الحديثة، ومصدر رئيسي لثروة البلدان الغنية بها. ومع ذلك، فإن التركيز الجغرافي غير المتماثل لموارد الطاقة يعني أن قليلًا من الدول يمكنها تلبية احتياجاتها من المصادر المحلية وحدها، وهذا يفرض شكلًا من أشكال الترابط بين الدول المنتجة والمستهلكة في صورة اعتماد متبادل يحكمه مجموعة من القواعد المتفق عليها في صورة اتفاقيات للتجارة والاستثمار، ولذا تتزايد أهمية التعاون ومشاركة المعلومات ووضع معايير لسياسات الطاقة الوطنية لتقليل تكاليف المعاملات وتحسين شفافية السوق لا سيما أن التعاون في مجال الطاقة سيعود بالنفع على الجميع، لأنه يحد من تقلبات السوق من خلال العمل

الجماعي، ويسهل التجارة والاستثمار، فتتحول الأسواق الدولية إلى منفعة عامة عالمية تُحسن أمن الطاقة في جميع الاقتصادات بالتوازي مع وجود مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والحكومية وغير الحكومية المخصصة لإدارة الاعتماد المتبادل في هذا المجال(٣٨).

وعلى عكس الواقعية الجديدة، تُوجّه الليبرالية الجديدة النظر صوب التعاون الدولي والفاعلين من غير الدول، لأن الدول غير قادرة بمفردها على التحكم في أسعار الطاقة، ويشاركها في ذلك الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام والمنظمات الإرهابية والإجرامية التي قد يكون لها تأثير كبير على نظام الطاقة العالمي. كما تدفع الليبرالية الجديدة بتراجع احتمالات اندلاع الحرب العسكرية التي قد تزعزع استقرار أسواق الطاقة العالمية جراء ارتفاع تكلفة العمليات العسكرية بالمقارنة بشراء النفط والغاز الطبيعي من السوق، (وهو ما يفسر لماذا لم تلجأ الدول الأوروبية لخيار الحرب على الرغم من توظيف روسيا لسلاح الطاقة كسلح استراتيجي ضدها على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية كما سبقت الإشارة). كما يولي الليبراليون الجدد اهتمامًا خاصًا بدور المؤسسات الدولية (لا سيما الأوبك ومنتدى الطاقة الدولي)؛ لقدرتها على التدخل في حالات فشل السوق أو الأزمات الدولية، كما يمكنها تعزيز شفافية تداول المعلومات بين مختلف الفاعلين في مجال الطاقة(٣٩).

وعلى شاكلة الاقترابات الجيوسياسية، تقدم الليبرالية اقتراب "حوكمة الطاقة العالمية" الذي يدفع بأن أمن الطاقة لا يتحقق باستخدام القوة، بل بتنسيق وحسن إدارة علاقات الطاقة العالمية على نحو يعزز التعاون الدولي بين الدول ومختلف الفاعلين الدوليين (على شاكلة: منظمات الطاقة الدولية، وشركات الطاقة الوطنية والدولية، وغير ذلك). ومن هنا، يسلط هذا الاقتراب الضوء على مختلف الطرق والأساليب الاقتصادية والمؤسسية التي قد تدفع التعاون في مجال الطاقة قدمًا من ناحية، وكيفية تعزيز التعاون المشترك للتغلب على نقاط الضعف والهشاشة المعاصرة من ناحية ثانية. فعلى سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة تعزيز أمن الطاقة من خلال إرسال قوات بحرية إلى الشرق الأوسط (كما يدفع الاقتراب السابق)، كما يمكنها -في المقابل- تحقيق الهدف نفسه من خلال توسيع الاحتياطيات الطبيعية للنفط، وفرض ضريبة النفط لتحفيز الحماية في الداخل، وتحسين التعاون مع منظمات مثل وكالة الطاقة الدولية، وغير ذلك.

فتبعًا لهذا الاقتراب، فإن الاعتماد المتبادل يعني أن أمن الطاقة لدى أحد الفاعلين يعتمد على أمن جميع الفاعلين الأخرين، ومن هنا تنشأ المصلحة المشتركة وتنتفي احتمالات الحرب في ظل اقتصاد السوق الحر -على الرغم من احتكار القلة وانتفاء حالة المنافسة الكاملة- جراء اعتماد المنتجين على المستهلكين والعكس بالعكس(٤٠)، وتعدد

التدابير المستخدمة للتصدي لمختلف التهديدات الناشئة وتحقيق المرونة في جانبي الطلب والعرض، والاستثمار الكافي في البنية التحتية، الأمر الذي يتطلب استقرارًا سياسيًا وتخطيطًا طويل الأجل(٤١).

ولا يعني ذلك انتفاء التوتر بين المصالح العامة للمجتمع الدولي والمصالح الوطنية للدول أو انتفاء الاضطراب المحتمل في أسعار الطاقة أو قدرة المجتمع الدولي على حل النزاعات، بيد أنه يعني حتمية الاعتماد المتبادل على نحو يكفل أمن الطاقة. فعلى الرغم من إمكانية استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي/أداة من أدوات السياسة الخارجية، فإن الاعتماد المتبادل يجعل أطرافه يدركون أن هناك مصالحًا مشتركة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والعسكري، وبالتالي إرساء الأساس المؤسسي للعمل الجماعي.

إذ تتزايد أهمية المؤسسات الدولية لبناء نظام الطاقة الدولي، وتبني مفهوم الأمن متعدد الأبعاد، وتطوير سياسات الطاقة. إذ تعمل المؤسسات الدولية في إطار من القواعد والمعايير الدولية على نحو يدفع التعاون الدولي قدمًا. وعلى صعيد أمن الطاقة، لا تستطيع المؤسسات الدولية منع الفوضى في علاقات الطاقة الدولية فحسب، بل يمكنها أيضًا أن تكون فعالة في تعزيز التعاون الدولي في العالم المترابط في هذا المجال. فهناك علاقة غير مباشرة بين الترابط الأمني والاعتماد المتبادل على الطاقة، لذلك بدلًا من النظر إلى الطاقة كمصدر للصراع، من الأفضل إيلاء أهمية أكبر لقدرة الطاقة على تعزيز التكامل وخلق نطاق أوسع من المصالح المشتركة والتعاون، بجانب درجة معينة من الثقة المتبادلة، وربط خطوط أنابيب الطاقة وما إلى ذلك(٤٢).

ومن الأمثلة البارزة على ذلك "وكالة الطاقة الدولية" (IEA) التي تَمثل الهدف منها في تنسيق الاستجابة الطارئة لاضطرابات إمدادات النفط بالاحتفاظ بمخزون طارئ يُمكن من خلاله مواجهة أي اضطراب محتمل، فهي منظمة حكومية دولية مستقلة تقع ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد تأسست في عام ١٩٧٤ لمواجهة أزمة النفط من خلال الاستجابة الجماعية، وقد تكونت في البداية من ١٦ دولة. وقد تمثل هدفها الأساسي في البحث وتطوير وتسويق الطاقة وتنظيم استخداماتها، وتمتلك رصيدًا استراتيجيًا من النفط يُمكّنها من التدخل في السوق، كما توفر تحليلات موثوقة وبيانات وتوصيات سياسية وحلولًا واقعية لمساعدة البلدان على توفير طاقة آمنة ومستدامة للجميع(٤٣).

وفي ضوء ما سبق، يمكن الوقوف على جملة من الخلاصات التحليلية المقارنة، وذلك على النحو التالي:

(١) يشير أمن الطاقة في رؤية الليبرالية إلى العلاقة التفاعلية بين الدول المنتجة والمستوردة على نحو يضمن توافر إمدادات كافية من الطاقة بأسعار معقولة، وهي

العلاقة التي تديرها قوى العرض والطلب وقوى الاعتماد المتبادل والمنظمات الدولية. ولا شك في تباين تعريف أمن الطاقة لدى الدول المصدرة (الحفاظ على السيادة الوطنية على موارد الطاقة والصيانة المستمرة لمتطلباتها للحفاظ على صادرات الدول منها وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية) ودول الممر/العبور (تأمين إمدادات الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة) والدول المستوردة (استقرار أسعار الطاقة جراء ارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية)[٤٤]. وتتمثل التهديدات التي قد تطال أمن الطاقة في: فقر الدول الغنية بالنفط، وتأكل الحريات، والتركيز الجغرافي غير المتماثل لموارد الطاقة، وعدم قدرة كثير من الدول على تلبية احتياجاتها داخليًا، وغير ذلك. أما عن الأدوات اللازمة لتحقق أمن الطاقة فتتمثل في: قوى العرض والطلب، والشفافية والافصاح، وتعدد اتفاقيات التجارة والاستثمار، ومبدأ المنفعة العامة، وغير ذلك.

(٢) تتفق الواقعية والليبرالية على الأهمية الاستراتيجية لموارد الطاقة تلبيةً لاحتياجات الدول القومية، كما تتفقان على دور العقلانية والرشادة في تقويض الصراعات الدولية على موارد الطاقة، وإن اختلف معنى تلك الرشادة بينهما؛ إذ تشير الرشادة في رؤية الواقعية إلى تغليب المكاسب على الخسائر بالمعنى الشامل لكلتيهما، فيما تشير في رؤية الليبرالية إلى زيادة الأرباح بالمعنى الاقتصادي. وفي الوقت الذي ترى فيه الواقعية حتمية الصراع الدولي على موارد الطاقة، وأولوية الأداة العسكرية لتأمين تلك الموارد، وسعي الدول الحثيث لتحقيق مصالحها القومية في إطار مباراة صفرية محصلتها المكاسب المطلقة في ظل غياب السلطة العليا الملزمة للدول على نحو يقود بالضرورة إلى حرب الموارد بينها مع التقليل من أهمية الدول الصغرى والفاعلين من غير الدول، ترى الليبرالية في المقابل إمكانية التعاون الدولي في مجال الطاقة، وأولوية الأداة الاقتصادية لتأمين تلك الموارد، وسعي الدول الحثيث لتحقيق مصالحها الجماعية في إطار مباراة غير صفرية محصلتها المكاسب النسبية في ظل قوى العرض والطلب على نحو يقود بالضرورة إلى توازن أسواق الطاقة الدولية أخذًا في الاعتبار أهمية الدور الذي تلعبه الدول الصغرى المنتجة للنفط ومختلف الشركات التعدينية والمنظمات الدولية الحكومية المعنية بالطاقة.

(٣) تجد الليبرالية جذورها في عقد السبعينات من القرن العشرين حين تزايدت أهمية تأمين إمدادات النفط من خلال إنشاء أنظمة دولية تقلل من احتمالية حدوث اضطرابات في تدفق النفط إلى البلدان الصناعية من خلال تعزيز السوق العالمية للمنتجات النفطية، وهو ما عُرف بنهج سوق النفط العالمي في أحد أشكال التعبير عن مقولة "ونستون تشرشل" الشهيرة بأن "سلامة النفط تكمن في التنوع، والتنوع وحده"، وبالتبعية أُنشئت "وكالة الطاقة الدولية" (IEA) لتنسيق الاستجابات لأي اضطراب طارئ

في إمدادات النفط من خلال مخزون طارئ. وقد أثمرت تلك التدابير في عقدي الثمانينيات والتسعينيات حين تراجعت المخاوف من اضطرابات الأسواق العالمية نسبيًا.

ثانيًا: رؤية الاتجاهات النقدية لأمن الطاقة:

يتعرض أمن الطاقة لثلاث أنواع من التحديات على صعيد: ضمان إمدادات الطاقة، واستخراجها ونقلها واستهلاكها بشكل آمن، وتحسين كفاءتها للأغراض البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى تعدد التحديات الأمنية للطاقة، يتباين الفاعلون في تفسير تلك التحديات وأفضل الطرق اللازمة لتأمينها. ونتيجة لذلك، لم تعد العقلانية هي الأنسب لتحليل أوجه عدم اليقين أو لتفسير أسباب تنامي تأثير الفاعلين من غير الدول في مجال الطاقة؛ إذ لا يمكن للعقلانية التي تدفع بها الواقعية أن تجيب عن التساؤل التالي: لماذا تضفي الدول الطابع الأمني على الطاقة في حالات وتُسيسها في حالات أخرى؟ ذلك أن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي النظر ابتداءً في الكيفية التي تدرك بها الدول ديناميكيات الطاقة وما إن كانت مصدرًا للتهديد من عدمه، وتلك الكيفية إنما هي أمر غير مادي توليها الاتجاهات النقدية الاهتمام على عكس الواقعية والليبرالية.

ومن بين الاتجاهات النقدية تلك يبرز اسهام البنائية في مجال أمن الطاقة، إذ ترى أن الأطر (بمعنى بناء معاني ثابتة مؤقتًا من خلال إنشاء سلاسل من الدلالات بين العناصر المختلفة) تشكل وتنتج فهمًا محددًا لأمن الطاقة[٤٥]. إذ تقتضي البنائية تحليل الخطاب الأمني الذي يعبر عن التهديدات المتصورة لفاعل ما تجاه الطاقة كمًا وكيفًا، بل والنظر في وجود تهديدات وجودية من عدمه، مع تحديد الأدوات الخطابية المستخدمة من استعارات، وعواطف، وقوالب نمطية، إلخ. وبهذا المعنى يمكن فهم لماذا ترى بولندا في الاعتماد على الطاقة الروسية تهديدًا متزايدًا لأمنها القومي بالنظر إلى تصوراتها السلبية تجاه موسكو والناجمة عن الإرث السوفيتي والعلاقات التاريخية بين الدولتين؛ إذ ترى بولندا أن الكرملين يحاول استعادة مكانة روسيا باستخدام سلاح الطاقة جراء تزايد اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية. وتعليقًا على قرار ألمانيا للمضي قدمًا في بناء خط "تورد ستريم" في عام ٢٠٠٧، صرح وزير الدفاع البولندي آنذاك "رادوسواف سيكورسكي" إن الحساسية للممرات والصفقات فوق رؤوسنا. كان هذا هو تقليد لوكارنو، كان هذا هو تقليد مولوتوف–ريبنتروب. كان ذلك القرن العشرين. لا نريد أي تكرار لذلك"[٤٦].

أما مدرسة كوبنهاجن، فترى أن أمن الطاقة هو مفهوم سياسي عميق شكلته عوامل تتجاوز العوامل المادية. ونتيجة لذلك، فإن الطريقة التي يُنظر بها إلى الطاقة هي في حد ذاتها علائقية يجب تحليلها بالنظر إلى تاريخ الفاعلين وهوياتهم وأهدافهم الإستراتيجية دون النظر إليها من منطلق العوامل الموضوعية فحسب؛ لأن أمن الطاقة هو نتاج

عمليات اجتماعية محددة قد تجعل من الطاقة قضية أمنية. وبعبارة أخرى، فإن أمن الطاقة هو بناء وممارسة اجتماعية تتصل اتصالًا وثيقًا بتصورات الأمن التي هي دالة في السياسة والممارسة على النحو الذي يظهره الخطاب الأمني الذي ينجم بدوره عن الهياكل والعمليات التاريخية؛ فإن ادركت الدول أن أمن الطاقة بات مهددًا بتهديد وجودي، ستتخذ تدابير عاجلة واستثنائية لمجابهته.

وبشكل عام، تتزايد أهمية تتبع مختلف أبعاد الأمننة بوصفها عملية اجتماعية/مجتمعية تتمثل أبرز عناصرها في ادراك كل من: التهديد الوجودي، والفاعل المُهدّد، والتدابير غير العادية التي قد ترقى إلى حد تعبئة الموارد الوطنية. إذ تعكس تلك العناصر مجتمعةً مدى إلحاح قضية أمن الطاقة من ناحية، وقدرة صانع القرار على إثراء النقاش العام وجذب اهتمام الجمهور ووسائل الإعلام لتلك القضية من ناحية ثانية[٤٧]. إذ تتطلب الأمننة شكلًا من أشكال التفاوض بين الفاعل والجمهور ما يجعلها عملية اجتماعية وذاتية متعددة. وبعبارة ثانية، فإن أمننة الطاقة (بوصفها إحدى قضايا الأمن غير التقليدي) تقتضي نقلها من مجال السياسة العادية، حيث يتم إضفاء الشرعية على التدابير الطارئة التي تتمحور حول الدولة –في كثير من الأحيان– دون أن تخضع لقواعد ملزمة. إذ تُعرّف مدرسة كوبنهاجن عملية الأمننة بأنها "عملية تنقل القضايا من السياسات/النقاشات الديمقراطية المعتادة إلى سياسات الأمن القومي اعتمادًا على مجتمع تُمثل فيه السياسة الديمقراطية الليبرالية الحالة الطبيعية، ويُمثل فيه الأمن استثناءً"[٤٨].

والجدير بالذكر أن منطق الأمننة –بشكل عام– يسمح بتطوير أجندة أمنية موسعة أمكن استخدامها لدراسة قضايا الإرهاب، والهجرة، والبيئة، وحقوق المرأة، وغير ذلك، بيد أن أمن الطاقة يجد خصائصه المتأصلة في الأمننة لكونه قضية أمنية بامتياز؛ فقد أصبحت أمننة الطاقة جزءًا من خطابات التهديد السياسي والاقتصادي وحتى العسكري، وغالبًا ما يكون لها تأثير مضاعف على علاقات الأمننة القائمة على الرغم من الصعوبات العملية التي تواجهها وفي مقدمتها عدم وضوح دور الجمهور وماهيته (عموم المواطنين أم من يمكنه تقديم الدعم الرسمي مثل صانعي السياسات وأعضاء البرلمان)، ومن يقرر فعاليتها من عدمه لا سيما في بيئات أمنية مضطربة[٤٩].

وانطلاقًا مما سبق، يجدر التمييز بين تصورات أمن الطاقة وحساباتها الموضوعية؛ فعلى سبيل المثال، تتباين نظرة الدول الأوروبية إلى واردات الغاز الروسية لتنظر بعضها إلى تلك الواردات بطرق لا تكاد ترتبط بأهمية الغاز للأسواق الوطنية؛ إذ توفر روسيا حوالي ٤٠% فقط من إجمالي استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي[٥٠]، بيد أن موجات الحر والجفاف وجائحة كوفيد–١٩ والحرب الروسية–الأوكرانية تسببت في خلق أزمة طاقة تساهم في أمننة وارادات الطاقة الأوروبية على الرغم من تفاوت حجمها من دولة

إلى أخرى؛ ما يعني أن أمن الطاقة كمفهوم سياسي له ديناميات لا يمكن تفسيرها بالحسابات المادية، وأن هناك عواملًا أخرى تشكل هذا المجال، وهو ما قد يسفر عن تعريف الطاقة كعنصر من عناصر "الأمن القومي" ليخرج من دائرة النقاش السياسي والرقابة العامة بشكل استراتيجي، بيد أن ذلك يدعو للتساؤل عن طبيعة ذلك، وهل هو آلية أم عملية أم فعل أم تأثير؟[٥١]

إن الجمع بين الدراسات الأمنية وأدبيات أمن الطاقة من نظر مدرسة كوبنهاجن يقتضي التساؤل عن أمن من؟ وبأي قيم؟ ومن أي تهديدات؟ إذ تزداد أهمية تلك التساؤلات لأن أمن الطاقة ليس ظاهرة موضوعية فحسب، بل هو بنية سياسية بلورها فاعل اجتماعي أيضًا. فعلى سبيل المثال، فإن سياسة (Energiewende) التي تبنتها ألمانيا (والتي تشير إلى الخفض المستمر للانبعاثات الكربونية مع التخلص التدريجي من الطاقة النووية) لم تكن إجراءً عاديًا لأن الحكومة المحافظة بقيادة الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU–Christlich Demokratische Union) هي التي وضعتها موضع التنفيذ في اتجاه مضاد لقرار الحكومة السابقة بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD–Sozialdemokratische Partei Deutschlands)[٥٢]. إن إضفاء الطابع الأمني على الطاقة من شأنه أن يسفر عن جملة من التدابير الاستثنائية التي تأخذها إلى ما وراء القواعد المعمول بها في اللعبة السياسية لتخرج من مجال الرقابة السياسية تبعًا لطبيعة التهديد المدرك.

وفي سياق متصل، يمكن التمييز بين نوعين من التهديدات الأمنية للطاقة؛ أولهما الصدمات اللحظية، وثانيهما الضغوط طويلة المدى التي تتجاوز الأفق الزمني السياسي المعتاد، فإن تطلب الأول قدرًا من المرونة، تطلب الثاني قدرًا من الصلابة. وتبرز أهمية ذلك لصعوبة اتخاذ إجراءات طارئة في بعض الحالات، وصعوبة التعويل على الإجراءات العسكرية للاستجابة للتحديات التي تجابه أمن الطاقة في حالات أخرى، بالتالي، فإن "التدابير الطارئة" ستعني انحرافًا عن القاعدة السياسية المقبولة والتي لن تكون ممكنة بدون إضفاء الطابع الأمني عليها[٥٣].

ففي ظروف معينة، قد تختار الحكومات إضفاء الطابع الأمني على سياسة الطاقة لأنها تقع في قلب الاهتمامات الأمنية الأوسع من ناحية، ولأنها قد تتعرض لمخاطر جمّة لا سيما أن التطورات الأمنية التي تحدث في مجالات أخرى تؤثر سلبًا فيها من ناحية ثانية. ولذا، تُعتبر الطاقة في كثير من الأحيان مسألة أمنية–اقتصادية. ففي الدول المستهلكة، يرتبط هذا بأنماط الاعتماد الخارجي على واردات الطاقة وتأثيراته على الفاعلين الاقتصاديين المحليين، فلا شك في قلة عدد الدول التي تتمتع بموارد طاقة كافية لتلبية احتياجاتها محليًا، وبالتالي تعتمد البقية على واردات الطاقة من الأسواق الدولية،

ما يعرضها لاضطرابات الأسواق العالمية التي تفاقم الضغوط على ميزان مدفوعاتها، وتفرض ضغوطًا تضخمية على الصناعة، وتقلل من القدرة على تحمل تكاليف الطاقة. ومع ارتفاع الأسعار، يتزايد السخط الشعبي الذي قد يُمكّن صانع القرار من أمننة الطاقة ودعمها وقائيًا من أجل خفض أسعارها.

وفي المقابل، وبالنظر إلى تزايد أهمية الطاقة في الاقتصاد الوطني كمحرك للصادرات ومصدر لعائدات الدول، تظهر مخاوف مشابهة في تلك المصدرة لها لأنها تتحول إلى ركيزة شبه وجودية لاقتصادها الوطني. وفي حالات أخرى، تتحول الطاقة إلى قضية أمنية خالصة لارتباطها بأمن النظام الحاكم؛ ففي بعض الدول الغنية بالطاقة، يتزايد اعتماد الأنظمة السياسية على عائداتها لإضفاء الشرعية السياسية عليها. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك ما يسمى بدول الطاقة الريعية التي تُبنَى مؤسساتها السياسية على استحواذ الدولة على ريع الطاقة وفرض الرقابة الصارمة على توزيعه لامتصاص الغضب الشعبي والحصول على دعم الدوائر الشعبية المهمة.

وفي حالات ثالثة، تتقاطع قضايا الطاقة مع الأمن الجيوسياسي جراء الاعتماد المتبادل وترابط الأسواق الدولية؛ فقد تستخدم الدول المنتجة الطاقة كأداة للإكراه الدبلوماسي (حين تحجب أو تهدد بحجب إمداداتها لتغيير سلوك دولة ما) أو كأداة للترغيب الدبلوماسي (حين تعد بمنح الدولة المستوردة امتيازات على صعيد امدادات الطاقة). ويتضح الشكلان في سلوك الطاقة الروسي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تجاه بعض الدول الأوروبية مقابل دول كومنولث الدول المستقلة التي عرضت عليها روسيا أسعارًا مخفضة لإمدادات الغاز الطبيعي. وعمومًا، فإن احتمال التلاعب الاستراتيجي بأسواق الطاقة يعني ضرورة الاهتمام بالجغرافيا السياسية لا سيما مع الآثار الكارثية المحتملة لانقطاع إمدادات الطاقة، ما يجعلها مرتبطة بالتوازنات الجيوسياسية والحسابات الأمنية والعسكرية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاعتماد على منتجي الطاقة "غير الموثوقين" سياسيًا إلى أمننة الطاقة (كحالة الاتحاد الأوروبي المعتمد على الطاقة الروسية، وحالة الصين التي تخشى توقف إمدادات النفط الأمريكي). ففي تلك الحالات، يصبح من المستحيل فصل أمن الطاقة عن اعتبارات الأمن القومي بشكل عام.

ويُستخلص مما سبق أن أمننة الطاقة مشروطة بعدد من العوامل منها: أهمية الطاقة للاقتصاد القومي، وطبيعة الأنظمة السياسية المحلية، والبيئة الجيوسياسية، وغير ذلك. وجميعها عوامل تجعل الطاقة مغايرة في طبيعتها عن أي سلعة أخرى، لتتدخل الدول على نطاق واسع في تشغيل أسواق الطاقة لإدارة المخاطر الأمنية المتصورة، وتأميم موارد وصناعات الطاقة في بعض الحالات، والتدخل في السياسة الصناعية لحماية الأمن

الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، وإنشاء شبكات إمداد خاضعة للسيطرة الوطنية في الخارج، وهو ما يقلل من فوائد الاعتماد المتبادل؛ فبدلًا من التعامل مع المخاطر الأمنية المتصورة كمشكلة جماعية، يُنظر إليها على أنها مشكلة وطنية يجب معالجتها من خلال تدخلات الدولة وحدها. إن الأمننة ليس سمة متأصلة في سياسات الطاقة، ولكنها بالأحرى عملية مشروطة سياسيًا واقتصاديًا تبعًا لمدى تقاطع قضايا الطاقة مع المصالح الأمنية الأوسع للحكومات وما تتعرض له من تهديدات وجودية، وهو ما يقدم فهمًا أفضل وأكثر دقة لسياسات الطاقة الدولية(٥٤).

وانطلاقًا مما سبق، يجدر التمييز بين نوعين من أمننة الطاقة؛ أولهما الأمننة الكلية وتعتمد على تزايد مصداقية التهديد الجماعي وبالتبعية تزايد القدرة على إقناع الجمهور بأهمية وخطورة تهديدات من قبيل: عجز موارد الطاقة، واضطراب الإمداد، والتوزيع غير المتكافئ لموارد الطاقة والصراعات المسلحة عليها، والتلوث البيئي، وتغير المناخ، وغير ذلك. فجميعها تهديدات ذات أبعاد عالمية ذات عواقب لا تُحصى على الاقتصاد الوطني في معظم البلدان وتهديد لأمنها. فقد دفعت بعض التحليلات بأن غالبية التدخلات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية حدثت في الشرق الأوسط، حيث توجد أكبر احتياطيات نفطية في العالم، وأن القوى العالمية مستعدة لمحاربة نظام ديكتاتوري بشرط امتلاكه مصادر نفطية مهمة. وثانيهما، الأمننة الجزئية عبر مستوى إقليمي متوسط عبر عمليات أمنية عدة تكرس بها الدول هيمنتها على أماكن نفوذها(٥٥).

أما عن اسهام المدرسة الإنجليزية في مجال أمن الطاقة، فيتمثل في مفهوم مجتمع أمن الطاقة الذي يمكنه أن ينزع الطابع الأمني عن قضايا الطاقة في بعض الحالات؛ إذ يتمثل المفهوم المركزي للمدرسة الإنجليزية بشكل عام في مفهوم "المجتمع الدولي" الذي تأسس من خلال الحوار والقواعد والمؤسسات المشتركة لتسيير علاقات الفاعلين، ولذا تدور مصلحتهم المشتركة حول الحفاظ على الترتيبات القائمة، مع الأخذ في الاعتبار أن لكل مجتمع خصائص محددة تختلف من مجتمع إلى آخر. وتتشكل تلك المجتمعات لأن أعضاءها يتشاركون نفس المعايير والقيم، ومن ثمّ يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي مثالًا جيدًا على المجتمع الدولي بهذا المعنى؛ فهو مجموعة من الدول التي طورت عدة قواعد ومعايير لحماية مبادئها وتنظيمها من خلال شبكة من المؤسسات الحكومية الدولية. ومع ذلك، فإن النظر للاتحاد الأوروبي باعتباره مجتمعًا دوليًا يواجه تحديًا يتمثل في الترابط الأمني الوثيق بين الدول فرادى ومنتجي الطاقة ممن هم خارج حدوده، ما يعني أن مصالح تلك الدول ليست محمية بالقواعد والمؤسسات المشتركة للاتحاد الاوروبي(٥٦).

وعلى صعيد مفهوم مجتمع أمن الطاقة، فقد عرفه "بامي آلتو" على أنه "مجموعة من الدول التي أنشأت قواعد ومؤسسات مشتركة لإدارة علاقات الطاقة المتبادلة مع

مصلحة ثابتة في الحفاظ على هذه الترتيبات"[٥٧]. إذ يشترك هذا المجتمع في ثلاث مبادئ رئيسة هي: الأسواق والمنافسة، وأمن الإمدادات، والاستدامة. فمن الناحية المثالية، يجب ألا يشمل هذا المجتمع مستهلكي الطاقة فقط ولكن منتجي الطاقة ودول المرور أيضًا. وبشكل عام، يعد تطوير سياسة مشتركة للطاقة بمثابة الخطوة الأولى نحو تطوير مجتمع أمن الطاقة، لأن هذا يعني وجود قيم ومصالح مشتركة ومقبولة من قبل جميع الدول الأعضاء، بيد أن هذا يتطلب التغلب على التناقضات في مجال أمن الطاقة، ووضع مبادئ وأولويات مشتركة في علاقات الطاقة الخارجية، وتفويض صفقات الطاقة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وصولًا للحديث بصوت واحد. فعندئذ سيصعب على روسيا أو أي طرف ثالث تقويض المصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي. ويجدر القول إن سياسة الطاقة المشتركة التي تركز على أمن الإمدادات لن تحقق الأهداف المرجوة منها؛ إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار السياق الروسي الداخلي وطبيعة العلاقات الروسية–الأوروبية والمصالح الروسية، وهو ما يعني قبول روسيا كشريك على قدم المساواة لتجاوز الأمننة ودمج روسيا في مجتمع أمن الطاقة في الوقت نفسه[٥٨]، وهو الأمر الذي أثبتت الحرب الروسية–الأوكرانية استحالة حدوثه على أرض الواقع.

وفي ضوء ما سبق، تتصل الاتجاهات النقدية اتصالًا وثيقًا باقتراب "المرونة" الذي يرى أن المستقبل لا يمكن التنبؤ به أو السيطرة عليه بسبب التعقيد الشديد وعدم اليقين المهيمن على أنظمة الطاقة والأسواق والتقنيات والمجتمعات. ففي مثل هذا المستقبل غير المؤكد، تكون التهديدات أيضًا غير متوقعة إلى حد كبير، وقد تشمل تغيرات تنظيمية واقتصادية غير متوقعة جراء تغير الأنظمة السياسية أو تطور التقنيات التخريبية أو التقلبات المناخية. ولا يركز هذا الاقتراب على تحليل أو قياس أو تقليل مثل هذه المخاطر غير المؤكدة بطبيعتها، فيبحث بدلًا من ذلك عن خصائص أكثر عمومية لأنظمة الطاقة (المرونة، والقدرة على التكيف، والتنوع) التي تضمن حمايتها ضد أي تهديدات من خلال الاستعداد للمخاطر وفهم تأثير الأفكار التي تشكل مختلف التصورات تجاه قضايا أمن الطاقة والتي تؤثر بشكل مباشر في مختلف القرارات السياسية بل والمبادئ الحاكمة لها والتي قد تشمل: التنوع، والمعلومات المتبادلة، والتعاون بين الدول الموردة والمستهلكين، وغير ذلك. كما تتطلب المرونة تبني نظرة كلية لا تولي الاهتمام للفحم والغاز الطبيعي فحسب؛ بل يمتد نطاق اهتمامها لتشمل: طرق نقل الطاقة، وخيارات تخزينها، والطاقة الجديدة والمتجددة، والتحديات البيئية والمناخية أيضًا. كما تدعو لإعادة النظر في العناصر الأساسية لأمن الطاقة كي تتواكب مع التطورات التكنولوجية من ناحية، وتتضمن المعايير الأمنية لمنشآت الطاقة الحالية والمستقبلية (بالمعني الفني للأمن) من ناحية ثانية[٥٩].

وفي ضوء ما سبق، يمكن الوقوف على عدد من الخلاصات التحليلية المقارنة وذلك على النحو التالي:

(١) تتعدد التهديدات التي تطال أمن الطاقة في رؤية الاتجاهات النقدية بين التهديدات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتشمل: اضطرابات الأسواق العالمية، والصدمات اللحظية، والضغوط طويلة المدى، وندرة موارد الطاقة، وانقطاع الإمدادات، والاستيراد من منتجين غير موثوقين، وغير ذلك. ولضمان تحقق أمن الطاقة، تتعدد الأدوات التي يمكن التعويل عليها لتشمل: المرونة والصلابة والعقلانية في حالات، والتعبئة العامة والأمننة في حالات أخرى، واستخدام الأداة العسكرية في حالات ثالثة على الرغم من صعوبة التعويل عليها في كثير من الأحيان. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن تعريف أمن الطاقة من الاتجاهات النقدية إنما هو ركيزة للاقتصاد الوطني تجعل من الطاقة قضية أمنية خالصة في حالات واقتصادية سياسية في حالات أخرى تبعًا للسياق الاجتماعي وكيفية إدراك الدولة لطبيعة التهديدات التي تحيط بها.

(٢) بمقارنة الواقعية والليبرالية من ناحية والاتجاهات النقدية من ناحية ثانية على الترتيب، يمكن القول إن أوجه الشبه تتمثل في الاتفاق على الأهمية الاستراتيجية لموارد الطاقة، أما أوجه الاختلاف إنما تبرز في ثلاث محكات رئيسية أولها ماهية أمن الطاقة (ظاهرة مادية موضوعية ذات أبعاد عسكرية واقتصادية، مقابل كونه ظاهرة غير مادية عمادها ادراك ماهية الأمن والتهديد)، وثانيها تداعيات السياق المحيط على أمن الطاقة (بين تراجع دلالاته على سلوك الدول الكبرى ذي الارتباط بالمصالح المادية، وكونه أحد العوامل المفسرة للعمليات الاجتماعية التي هي دالة في البناء والممارسة الاجتماعية)، وثالثها حتمية التنافس على موارد الطاقة (بين حتميته وبالتبعية ضرورة إدارته بطرق عسكرية واقتصادية عدة، وبين ضرورة النظر أولًا في تصورات الأمن وغير ذلك من عوامل غير مادية كونها هي المحدد الرئيسي لإدارة التهديدات التي تقوض أمن الطاقة).

(٣) يتصل السياق الذي برزت فيه الاتجاهات النقدية ببروز عدد من الاقتصاديات سريعة النمو منذ عقد التسعينات مثل الصين والهند، ومن ثم لم يعد الاهتمام ينحصر في الدول الكبرى على اختلاف مصالحها لا سيما مع تزايد الطلب العالمي مقابل محدودية المعروض النفطي، فقد يؤدي ارتفاع الطلب من المستهلكين الجدد في آسيا، وخاصة الهند والصين، إلى تفاقم تقلب الأسعار مع تراجع الدور المحتمل لوكالة الطاقة الدولية وتركز إنتاج النفط في عدد قليل من البلدان والمناطق وبخاصة دول الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق، ومن شأن هذا أن يزيد الضعف تجاه الظروف الداخلية في تلك المناطق. ومن هنا تزايد الاهتمام بالداخل وعلاقته بالخارج من ناحية، والدول

الصغرى جنبًا إلى جنب مع الدول الكبرى من ناحية ثانية، واحتمالات تسييس الطاقة مقابل سياسات أمننتها من ناحية ثالثة.

(٤) تتعدد الأسباب المفسرة لتفاوت القدرة التفسيرية بين المنظورين/المدرستين الوضعيتين من ناحية والاتجاهات النقدية من ناحية ثانية، وهو ما يرجع في أحد أسبابه إلى اهتمام الواقعية والليبرالية بقضايا الأمن التقليدي في شقيه الاقتصادي والعسكري بصورة أساسية على حساب قضايا الأمن غير التقليدي التي تسكن في إطارها قضايا أمن الطاقة. كما يرجع هذا التفاوت إلى النظرة الجزئية التي تقدمها الواقعية والليبرالية والتي تولي الاهتمام ببعد محدد مع التقليل من أهمية أبعاد أخرى، على عكس الاتجاهات النقدية التي لا تولي الاهتمام للعوامل غير المادية على حساب مثيلتها المادية. كما يرجع هذا التفاوت أيضًا إلى طبيعة السياق الذي برزت فيه مختلف الإسهامات النظرية ذلك أنها استجابة لذلك السياق تؤثر فيه وتتأثر به انطلاقًا من تلازم العلاقة بين الواقع والتنظير.

الخاتمة:

على الرغم من أهمية الواقعية –وما يتصل بها من اقترابات تحليلية– فقد تعددت الانتقادات الواردة عليها، لتشمل: التركيز المفرط على الأبعاد العسكرية للقوة وعلى التنافس الدولي؛ إذ توجه الواقعية القليل من اهتمامها إلى الفاعلين عبر القوميين مثل شركات النفط العابرة للقوميات والشركات التعدينية، وكذا الدور الذي تلعبه الأسواق الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية في الحد من الصراعات الدولية على الطاقة، ولا يمكنها أن تفسر لماذا لا تستخدم كندا والمكسيك والنرويج وهولندا على سبيل المثال احتياطاتها من الطاقة كأدوات لتوسيع القوة على عكس روسيا وإيران وفنزويلا؟ فالواقعية لا تفسر سبب قيام دولتين أو أكثر لها مواقف متشابهة للغاية بتحقيق مستويات مختلفة من أمن الطاقة، إذ إن تفسير ذلك يقتضي الأخذ في الاعتبار ادراك/حسابات/طموحات القيادات السياسية، وتقييم الرأي العام والحكومات للقضايا الأمنية، وغير ذلك من متغيرات لا توليها الواقعية الاهتمام رغم أهميتها في تفسير أمن الطاقة.

كما يمكن القول إن الواقعية تركز على الطاقة كسلعة إستراتيجية تدفع بالدول إلى التنافس عليها بل والتصارع عليها وصولًا لشن الحروب العسكرية إذا اقتضت الضرورة لذلك، ومن ثم تولى الأهمية لموقع الموارد وقيمتها وأثرها على توزيع القوى بين الدول، في حين تقلل من أهمية الأوضاع الداخلية والأبعاد الاقتصادية للطاقة وما يتصل بها من صراعات اقتصادية أو تجارية. أما الليبرالية، فتركز بشكل أكبر على القواعد والأخلاقيات العالمية مثل: الشفافية، والقواعد القانونية، وضوابط الأسواق، وغير ذلك. كما تولي

اهتمامًا أكبر بأدوار المنظمات الإقليمية والدولية، في حين تولى اهتمامًا أقل بالعوامل الجغرافية مثل موقع الموارد وقيمتها وتوزيع القوى، وترى أن مصدر الصراعات ليس فقط دولي، لكنه قد ينبع من عوامل داخلية أيضًا، وهو ما يعني أن كل مدرسة/منظور يركز على أبعاد محددة لأمن الطاقة في حين يستبعد أخرى يعجز عن تفسيرها.

وتعجز الواقعية والليبرالية مجتمعتين في تفسير التباين في سلوك الدول ذات القواسم المشتركة وكذا الديناميكيات السياسية التي تؤثر في سياسات الطاقة الدولية جراء إغفالهما تأثير العوامل الداخلية وفي مقدمتها صانع القرار وادراكاته وخلفيته المعرفية، وعدم إيلاء كلتيهما الاهتمام الكاف بالخصائص المؤسسية المتمايزة للدول والمؤثرة في سياسات الطاقة. لهذا السبب، أصبح من الشائع انتقاد مدارس/منظورات العلاقات الدولية الوضعية والدعوة إلى نظريات/اقترابات نظرية جديدة تتجاوز التركيز الضيق على النفط والغاز الطبيعي، وتأخذ في اعتبارها التغير في السياق الاجتماعي، لتفسر تزايد احتمالات الأمننة في حالات مقابل تراجعها في حالات أخرى.

والجدير بالذكر أن التساؤل عن كيف تصبح قضايا الطاقة مسائل أمنية ليس سؤالًا بحثيًا جديدًا وإن ندرت محاولات الإجابة عنه، وهو ما يقتضي طرح مزيد من الأسئلة التحليلية، منها: لماذا تصبح بعض قضايا الطاقة مسائل أمنية دون الأخرى؟ ومتى تنجح عملية الأمننة؟ وهل تعني استبعاد قضايا الطاقة من النقاش العام؟ ولمصلحة من؟ مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن فهم الأمننة إلا على خلفية الخطابات والذاكرة الجماعية الراسخة والهويات الجماعية التي تتشكل تاريخيًا وتتطور في سياق فكري أوسع يحكمه الذكريات الجماعية والتجارب والتقاليد، وكذا الادراك الأمني والسياق الجيوسياسي الأوسع.

وعمومًا، فإن الاتجاهات النقدية باتت هي الأقدر على تفسير أمن الطاقة على اختلاف تحدياته لقدرتها على تفسير المخاوف الأمنية لمصدري الطاقة ومستورديها على حد سواء، بل وتفسير أدوار القطاع الخاص والشركات الدولية جنبًا إلى جنب مع دور الدول على الرغم من صعوبة سبر أغوارها للوقوف على مقولاتها التفسيرية الشارحة لأمن الطاقة. إذ لا يمكن لثنائية الصراع أو التعاون وبالتبيعة الواقعية أو الليبرالية أن تفسر كيف تنظر كل دولة من الدول إلى مصادر الطاقة لأن ذلك رهن بعوامل معرفية غير مادية تتصل بادراك الدول على اختلاف سياقاتها النفسية والموضوعية لا عوامل موضوعية يمكن قياسها، ولا يمكن لكلتيهما أيضًا أن تفسرا لماذا تصبح واردات دولة ما من أخرى تهديدًا غير تقليدي لأمنها القومي على الرغم من ضآلة حجم تلك الواردات بالمقارنة باحتياجات الاقتصاد القومي، ناهيك باتساع نطاق التهديدات المحتملة لأمن

الطاقة بخلاف تأمين إمدادات الطاقة الذي ظل في قلب أجندة أمن الطاقة طيلة عقود ممتدة.

ومن ثَمّ لا يجب أن يكون السؤال المحوري على صعيد أمن الطاقة هو متى تقود الطاقة إلى صراع؟ ومتي تدفع التعاون؟ إذ يحتاج صانعو السياسة إلى رؤية متكاملة لأمن الطاقة تتجاوز تلك الثنائية، وتأخذ في اعتبارها لماذا تعتبر سياسات الطاقة للدولة (أ) تهديدًا للدولة (ب) دون الدولة (ج)، لأن ذلك رهن بالبناء الاجتماعي للتهديد بل ومعتقدات كل فاعل على حدا. وهو ما يتطلب بدوره إعادة تعريف المفهوم ليتجاوز أمن الإمدادات بأسعار معقولة، ليأخذ توافر أنواع الوقود والأسعار والموثوقية وتغير المناخ والطاقة المتجددة في الاعتبار، مع الأخذ في الاعتبار أن إعادة التعريف تلك لا تعدو كونها الخطوة الأولى نحو الفهم العلمي المنهجي لها من قبل دراسات الأمن النقدية.

هوامش الدراسة

[1]– Pinar Buket Kilinç-Pala, Approaches in Energy Exclusive Security: Theories of Energy Security and the Dominance of **Realism, Politics & Policy**, Vol. 49, No. 3, June 2021, p. 775.

[2]- Dragan Bojanic, Securitisation and Macro-Securitisation of Energy Security, **Security and Defence Quarterly**, Vol. 6, No. 1, 2015, p. 43.

[3]- Merab Aleksidze, After August 2008: Consequences of Russian-Georgian War, **Caucasus Institute for Peace, Democracy and Development, Tbilisi,** September 2008, p. 18.

[4]- Taras Nazarenko, Russian Seizure of Georgian Pipeline Has Dangerous Implications, **Euractiv**, July 23, 2015, Available at: https://www.euractiv.com/section/energy/opinion/russian-seizure-of-georgian-pipeline-has-dangerous-implications/, Access date: September 9, 2022.

[5]- Stephan Blank, Energy Economic and Security in Central Asia Russia and its Rivals, **Central Asian Survey**, Vol. 14, No. 3, 1995, pp. 373-406. And: Majid Jafar, Kazakhstan: Oil Politics and the New Great Game, In: Shirin Akiner (ed.), **The Caspian Politics Energy and Security** (London: Routledge Curzon, 2004) pp. 207-224. And: Hasene Karasac, Actors of the New Great Game Caspian Oil Politics, **Journal of Southern Europe and the Balkans**, Vol. 4, No. 1, 2002, pp. 15-27.

[٦]– مؤسسة الفكر العربي، حتّامَ تبقى الصين المستهلك الأول للطاقة؟، **أفق**، ٢٤ يونيو ٢٠١١، متاح على: shorturl.at/glvE9، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٢.

[٧]- رغدة البهي، الإرهاب في دول آسيا الوسطى "الحركة الإسلامية في أوزبكستان نموذجًا"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٦، ص. ٧٣.

[٨]– مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة.. النزاع الأمريكي–الصيني في بحر الصين الجنوبي، **السياسة الدولية**، المجلد ٥٤، العدد ٢١٨، أكتوبر ٢٠١٩، ص. ٩٩.

[٩]– أحمد ملّي، التنافس الدولي على حوض قزوين، **الوطن اللبناني**، العدد ٨٩، تموز ٢٠١٤، متاح على: shorturl.at/ipw45، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٢.

[١٠]– هشام فتحي، القطب الشمالي يوفر احتياجات الطاقة في القرن ٢١، **البيان**، ٧ ديسمبر ٢٠١٢، متاح على: shorturl.at/jquZ9، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٢.

[11]- Michael T. Klare, Energy Security, Paul D. Williams (ed.), **Security Studies: An Introduction** (New York: Routledge, 2008) pp, 23-34.

[12]- Giedrius Česnakas, Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach, **Baltic Journal of Law & Politics**, Vol. 3, No. 1, 2010, p. 37.

[١٣]– فتحية الدخاخني، أفريقيا... "ساحة صراع على النفوذ" بين واشنطن وموسكو وبكين أميركا اعتمدت استراتيجية جديدة تُركز على "دبلوماسية التنمية"، **الشرق الأوسط**، العدد ١٥٩٥٩، ٨ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على: shorturl.at/flnV2، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢.

[14]- Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War**, International Journal of Peace Studies**, Vol. 10, No 2, Autumn/Winter 2005, p. 2.

[١٥]– فاطمة الزهراء أحمد أنور، آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد ٧، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢، ص. ٣١١.

[16]- Pinar Buket Kilinç-Pala, **Op.cit**, pp. 777-779.

[١٧]– سي إن إن بالعربية، روسيا توقف نقل الغاز لأوروبا عبر "نورد ستريم ١" إلى أجل غير مسمى، **سي إن إن بالعربية**، ٢ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على: shorturl.at/nqVWZk، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢.

[18]- Jeffrey D. Wilson, A Securitisation Approach to International Energy Politics, **Energy Research & Social Science**, No. 49, 2019, pp. 115-116.

[19]- Alexander Elving, Achieving Energy Security in the EU: National Self-Interest vs. Multilateral Cooperation, **Master Thesis in Political Science,** Department of Security, Strategy and Leadership, Swedish National Defence College, Autumn 2014, pp. 9-11.

[20]- Giedrius Česnakas, **Op.cit**, p. 37.

[21]- L. Proskuryakova, Updating Energy Security and Environmental Policy: Energy Security Theories Revisited, **Journal of Environmental Management,** No. 223, 2018, p. 204.

[22]- Neta C. Crawford, **The Pentagon, Climate Change, and War Charting the Rise and Fall of U.S. Military Emissions** (London, England: The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 2022) pp. 5-15.

[23]- Roland Dannreuther, International Relations Theories: Energy Minerals and Conflict, **Polinars Working Paper**, No. 8, September 2010, p. 4.

[24]- Pinar Buket Kilinç-Pala, **Op.cit**, pp. 775-778.

[25]- L. Proskuryakova, **Op.cit**, p. 206.

[26]- See for example: Carlo Pascual and Evie Zambetakis, The Geopolitics of Energy, **Energy Security: Economics, Politics, Strategies, and Implications**, 2010, pp. 9-35. And: Ana Campos and Carla Fernandes, The Geopolitics of Energy, **Geopolitics of Energy and Energy Security**, No. 24, 2017, pp. 23-40. And: Angélique Palle, Bringing Geopolitics to Energy Transition Research, **Energy Research & Social Science**, No. 81, 2021.

[27]- Jianhua Yu and Yichen Dai, **Op.cit**, p. 97.

[28]- Giedrius Česnakas, **Op.cit**, p. 32.

[29]- Alexander Elving, **Op.cit**, p. 12.

[30] -L. Proskuryakova, **Op.cit**, p. 210.

[٣١]– هو اقتصادي بريطاني، عمل أستاذًا للاقتصاد والسياسة العامة في كلية "بلافاتنيك" الحكومية بجانب كلية "سانت أنتوني" بجامعة "أكسفورد"، كما شغل منصب مدير مركز النمو الدولي، كما عمل مستشارًا أولًا للجنة بلير لإفريقيا، كما كان مديرًا لمجموعة أبحاث التنمية في البنك الدولي بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣.

[32]- Paul Colier, **The Bottom Billion** (New York: Oxford University press, 2007) pp. 1-3.

[33]- Philip Andrews Speed (ed.), **International Competition for Resources: The Role of Law, the State and the Market** (Dundee: Dundee University press, 2008) p. 3.

[34]- Mary Kaldor, Terry Lynn Karl and Yahia Said, **Oil Wars** (London: Pluto press, 2007) And: R. Dannreuther, Understanding the Middle East Peace Process a Historical Institutionalist Approach, **European Journal of International Relations**, 2010, pp. 187-208.

[35]- Thomas L. Friedman, The First Law of Petro politics, **Foreign Policy**, May/June 2006, p. 154.

[36]- Eg: Global Witness, Revenue Watch, and Publish What You Pay, and International Crisis Group.

[37]- Roland Dannreuther, International Relations Theories: Energy Minerals and Conflict, **Op.cit**, pp. 8-9.

[38]- Jeffrey D. Wilson, **Op.cit**, pp. 116-117.

[39]- L. Proskuryakova, **Op.cit**, p. 206.

[40]- Pinar Buket Kilinç-Pala, **Op.cit**, pp. 781-782.

[41]- Emily Cox, Opening the Black Box of Energy Security: A Study of Conceptions of Electricity Security in the United Kingdom, **Energy Research & Social Science**, No. 21, 2016, pp. 1-11.

[42]- Jianhua Yu and Yichen Dai, **Op.cit**, p. 103.

[٤٣]- لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الرسمي لها على الرابط التالي:

IEA, https://www.iea.org/about, Access date: 8 September 2022.

[44]- Jianhua Yu and Yichen Dai, Energy Politics and Security Concepts from Multidimensional Perspectives, **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)**, Vol. 6, No. 4, 2012. p. 109.

[45]- L. Proskuryakova, **Op.cit**, p. 206.

[46]- Kacper Szulecki, When Energy Becomes Security: Copenhagen School Meets Energy Studies, **Utkast Presenterat på the Danish Institute of International Studies (DIIS),** 2016, pp. 16-19.

[47]- Andreas Heinrich and Kacper Szulecki, Energy Securitisation: Applying the Copenhagen School's Framework to Energy, In: Kacper Szulecki (ed.), **Energy Security in Europe Divergent Perceptions and Policy Challenges** (Cham: Palgrave Macmillan, 2018) pp. 33-59.

[48]- Jonna Nyman and Zeng Jinghan, Securitization in Chinese Climate and Energy Politics, **Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change**, Vol. 7, No. 2, 2016, p. 301-305.

[49]- Odysseas Christou and Constantinos Adamides, Energy Securitization and Desecuritization in the New Middle East, **Security Dialogue**, Vol. 44, No. 5-6, 2013, p. 510.

[50]- Leal-Arcas, Rafael, The EU and Russia as Energy Trading Partners: Friends or Foes?, **European Foreign Affairs Review,** Vol. 14, No. 3, 2009, p. 353.

[51]- Kacper Szulecki, **Op.cit**, pp. 1-2.

[52]- Andreas Heinrich and Kacper Szulecki, **Op.cit**, p. 44.

[53]- Aleh Cherp and Jessica Jewell, The Concept of Energy Security: Beyond the four As, **Energy Policy**, Vol. 75, December 2014, p. 420.

[54]- Jeffrey D. Wilson, **Op.cit**, pp. 122-125.

[55]- Dragan Bojanic, **Op.cit**, p. 47.

[56]- Olga Khrushcheva, The Creation of an Energy Security Society as a Way to Decrease Securitization Levels between the European Union and Russia in Energy Trade, **Journal of Contemporary European Research,** Vol. 7, Issue 2, pp. 215-216, Available at: http://www.jcer.net/ojs/index.php/jcer/article/view/350/276.

[57]- Pami Aalto, European Perspectives for Managing Dependence', In: Jeronim Perovic, Robert Orttung and Andreas Wenger (eds.), **Russian Energy Power and Foreign Relations (**Abingdon: Routledge, 2010) pp. 157-180.

[58]- Olga Khrushcheva, **Op.cit**, pp. 224-225.

[59]- L. Proskuryakova, **Op.cit**, p. 211.